الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.35

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
11 June 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

تأبين ألان شو، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في اللجنة الخامسة

تنظيم الأعمال

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

بعثات حفظ السلام المنتهية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-03932 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

تأبين ألان شو، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في اللجنة الخامسة

١ - الرئيس والسيدة كيتسيل (المملكة المتحدة): كانا أول من قام بتأبين السيد ألان شو.

٢ - وبناء على دعوة الرئيس، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

تنظيم الأعمال (A/C.5/68/L.36)

٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى برنامج عمل اللجنة الأولي والمؤقت المقترح للجزء الثاني من الدورة الثامنة والستين المستأنفة، الذي أُعد استناداً إلى مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/68/L.36). وقال إنه سيعدَّل حسب الاقتضاء أثناء سير الدورة.

٤ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إنه ينبغي تعديل مشروع برنامج العمل تبعا لتوافر الوثائق ذات الصلة وللتقدم المحرز في مداولات اللجنة. وأعربت عن قلق المجموعة المستمر من أن التقارير الهامة صدرت متأخرة أو لم تصدر حتى الآن. وقالت إن موارد كثيرة متاحة لكفالة القيام في الوقت المناسب بتقديم التقارير إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الدول الأعضاء، وينبغي اتخاذ تدابير لضمان الكفاءة في استخدام هذه الموارد. وينبغي أن تعقد اللجنة اجتماعا مع رئيس اللجنة الاستشارية وممثلي الأمانة العامة لمناقشة هذه المسألة خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

٥ - وتابعت تقول إن تقرير الأمين العام عن نتائج الاستقصاء المنقح الرامي إلى وضع معدلات موحدة للمبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٦١ بشأن تقرير فريق كبار الاستشاريين المتعلق بمعدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات (A/68/813)، سيزود الجمعية العامة بجميع العناصر الضرورية لاتخاذ قرار بشأن مسألة تكاليف القوات، وهو أمر ضروري لكفالة استدامة شراكة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأظهرت نتائج الاستقصاء بوضوح وجود فجوة بين معدلات السداد الحالية والتكاليف المالية التي تتحملها البلدان المساهمة بقوات. وقد حان الوقت لكي تقوم الجمعية بزيادة معدلات السداد الموحدة.

٦ - وأضافت تقول إن حجم عمل اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة كبير ويتطلب بذل الكثير من الجهود. ويتعين تخصيص وقت كاف للنظر بعناية في جميع الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المسائل الشاملة، وحساب الدعم، وبعثات حفظ السلام المنتهية، مع كفالة الانتهاء من المداولات في الوقت المناسب. ومسألة التعاون بين البعثات وأثره على ميزانيات جهود حفظ السلام وإدارتها هي إحدى المسائل التي ستقوم المجموعة بمتابعتها عن كثب. وتشمل المجالات الرئيسية الأخرى المعالجة الشاملة للمسائل العامة وغير المحسومة التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك تمثيلها المنقوص في إدارات الأمانة العامة ذات الصلة؛ واستطلاع الخيارات الكفيلة بإيجاد حل عادل لمسألة الأنصبة المقررة غير المسددة، والحسابات المستحقة الدفع، والالتزامات الأخرى لبعثات حفظ السلام المنتهية، بهدف تسوية المطالبات العالقة في البعثات التي تواجه عجزا نقديا؛ وكفالة أن يجري إعداد ميزانيات حفظ السلام وعرضها والموافقة عليها على أساس ولايات البعثات والحالة الفعلية في الميدان، وليس باعتبارها عملية اعتباطية ترمي إلى تخفيض التكاليف في جميع المجالات؛

وتقييم التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

٧ - السيدة كوتو - راميريز (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن برنامج العمل المقترح يتضمن مسائل عظيمة الأهمية بالنسبة للجماعة، بما في ذلك تكاليف القوات، وتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. ورأت أن مسألة التعاون بين البعثات هي إحدى المسائل الشاملة التي ستدرسها الجماعة عن كثب، بهدف زيادة الشفافية.

٨ - وأشارت إلى ضرورة أن تقوم الجمعية العامة، نظرا للزيادة في تنوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة تعقّدها، باتخاذ قرار بزيادة معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، تمشيا مع نتائج الاستقصاء الذي أجري عملا بقرارها ٦٧/٢٦١. وأعربت بالنيابة عن الجماعة عن القلق إزاء الاتجاه الأخير المتمثل في النظر في ميزانيات حفظ السلام على أنها اتفاق، وشددت على المبدأ القاضي بضرورة أن يكون لدى كل عملية من عمليات حفظ السلام ميزانية قائمة بذاتها، وأن تكون مقررة ومعتمدة وفقا لولايتها واحتياجاتها الخاصة.

٩ - وأخيرا، أكدت مجددا وجوب أن تتخذ الأمانة العامة الإجراءات التصحيحية الضرورية للاستجابة للطلبات المتكررة من الدول الأعضاء بتقديم التقارير في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. واختتمت حديثها بالقول إنه ينبغي للجنة أن تعقد اجتماعا مع رئيس اللجنة الاستشارية وموظفي الأمانة العامة من أجل الاستماع إلى آرائهم بشأن هذه المسألة.

١٠ - السيدة باكونيغا مانانو (أوغندا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن الرحلة الميدانية التي قامت بها اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٤ أتاحت للوفود الفرصة لفهم البيئات القاسية التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام والتحديات الكثيرة التي تواجهها. وأظهرت الرحلة أنه لكي تكون البعثات قادرة على تنفيذ ولاياتها بفعالية، فإنها تحتاج إلى الدعم الكامل من الدول الأعضاء، بدلا من أن تجري تخفيضات اعتباطية في الميزانية. ولذلك، فإن تقرير الأداء والميزانية المقترحة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام المعروضة على اللجنة ينبغي أن تولى النظر الواجب، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة والظروف الفريدة في الميدان. وقالت إن المجموعة لن توافق على النظر في جميع مقترحات الميزانية ككل.

١١ - وأردفت بالقول إن المجموعة ستنظر بعناية في أداء ومقترحات جميع عمليات حفظ السلام العاملة، وفي دعم الأمم المتحدة لبعثات الاتحاد الأفريقي، وأداء مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا. وسوف تتابع عن كثب أيضا المسائل المبينة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المتعلقة منها بإعداد الميزانية وتنفيذها؛ وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي؛ ومتابعة عدد من توصيات المجلس السابقة. وقالت إن الأولويات العليا الأخرى تتمثل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١ عن تقرير فريق كبار الاستشاريين للنظر في معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات والمسائل الأخرى ذات الصلة، والتقارير بشأن المعدات المملوكة للوحدات، وتمويل البعثات السياسية الخاصة.

١٢ - وفيما يتعلق بمعدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، أشارت إلى أنه خلال مناقشات اللجنة

بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٣، استُخدم النهج المتوازن للتوصيات الواردة في تقرير فريق كبار الاستشاريين (A/C.5/67/10) لفرض عقوبات على البلدان بسبب عدم وجود معدات رئيسية أو عدم صلاحيتها. ولعل من الإنصاف أن توافق الجمعية العامة الآن فقط على معدل جديد لسداد تكلفة الأفراد، استنادا إلى نتائج منهجية الاستقصاء المنقح التي أوصى بها فريق كبار الاستشاريين، بهدف المواءمة بين هذا المعدل والتكاليف الفعلية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات، مع مراعاة الخسائر الفادحة في نشر قوات إلى عمليات حفظ السلام.

١٣ - واختتمت حديثها بالقول إن اللجنة تواجه عبء عمل يثقل كاهلها في الجزء الحالي من دورتها المستأنفة، إلا أن العمل بجد، والتفاني، والصراحة، والشفافية في مداولاتها من شأنه أن ييسر اختتام أعمالها في الوقت المناسب. ولا تحبذ المجموعة اللجوء إلى المفاوضات في تشكيلات صغيرة خلف الأبواب المغلقة.

١٤ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي أيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والارتباط وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام، وهي المهمة الرئيسية للأمم المتحدة، وسوف يواصل عمل ما هو ضروري لكفالة فعالية هذه العمليات وتلبيتها احتياجات حفظ السلم والأمن الدوليين. ويقدِّر الاتحاد الأوروبي التزام أفراد حفظ السلام وتضحيتهم، ويعرب عن إجلاله لمن فقد حياته أثناء الخدمة في بعثات الأمم المتحدة. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدعم هذه البعثات وتشارك فيها بنشاط، وتسهم بنحو ٣٧ في المائة من مجموع ميزانية حفظ السلام. ولذلك، فهي ترغب في مواصلة تحسين كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام وأنشطة الدعم التي تضطلع بها، وكفالة حصولها على التمويل الكافي لتنفيذ ولاياتها.

١٥ - وأضاف قائلا إن مجموع الميزانية المقترحة لبعثات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لا يتيح سوى نظرة جزئية للاحتياجات الإجمالية، التي يتوقع أن تبلغ مستوى قياسيا يتجاوز ٨ بلايين دولار. وفي ظل القيود الحالية المفروضة على ميزانيات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب الاستمرار في العمل بضوابط صارمة للميزانية لكفالة استخدام الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة وفي إطار من المساءلة والشفافية.

١٦ - وقال إن وفده يتطلع إلى قيام اللجنة بالنظر في توصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. كما يتطلع إلى مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٦٧/٢٦١ بشأن معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات في ضوء الاستقصاء الأخير لعينة تضم مجموعة من عشرة بلدان مساهمة بقوات وأفراد شرطة، والتوصل إلى نتيجة بناءة تحافظ على التوازن الذي حققه فريق كبار الاستشاريين وتوطد الشراكة في حفظ السلام.

١٧ - ومضى يقول إنه فيما تدخل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي مرحلة التنفيذ النهائي، سيكون من المهم كفالة أن تفضي هذه الاستراتيجية إلى تحسين تقديم الخدمات في الميدان، ووفورات الحجم، والادخار، وتعزيز المساءلة. وينبغي أيضا أن تكون متسقة مع سائر طرق أداء العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا)، ونظام إدارة المواهب (إنسبيرا)، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٨ - وانتقل للحديث عن مسألة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة ومعالجتها، فقال إنها لا تزال تحظى بأولوية عالية. ورغم أن الاتجاه التنازلي العام يبعث على التفاؤل، فقد أعرب بالنيابة عن وفده عن القلق إزاء عدد الادعاءات التي لاتزال تَرِدُ، وخاصة بعد الارتفاع في عددها في عام ٢٠١٣. ولذا يجب الاستمرار في تنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق، ويرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة في هذا الصدد.

١٩ - واقترح بذل جهود عاجلة لإيجاد حل مستدام للمشكلة القائمة منذ وقت طويل المتعلقة بالبعثات المنتهية ذات العجوزات النقدية. ورأى ضرورة إعادة جميع الفوائض النقدية من البعثات المنتهية إلى الدول الأعضاء، وأن تدفع جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة.

٢٠ - وفي ختام حديثه، قال إنه متفق على أن مسألة التأخر في تقديم الوثائق تتطلب استجابة هيكلية وشاملة على أساس إجراء تقييم أوسع للجدول الزمني للاجتماعات وتوقيت الوثائق المعروضة على اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية على حد سواء.

٢١ - السيد يامازاكي (اليابان): قال إنه يتعين على اللجنة معالجة عدد من المسائل الصعبة خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، لذلك ينبغي لها أن تحافظ على عاداتها في إنجاز عمل مثمر لكي تختتم أعمالها بحلول الموعد المقرر. ونظرا لأن الهيئات الرائدة تتطلب كفاءات تنظيمية، فينبغي للجنة أن تثبت قدرتها على إنجاز أعمالها في الموعد المحدد.

٢٢ - وأردف قائلا إنه فيما ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتوفير ما يكفي من القدرات والموارد لكفالة النجاح في تنفيذ ولايات حفظ السلام، فليس من المبالغة التأكيد على ضرورة توخي الكفاءة والفعالية والمساءلة في إدارة عمليات حفظ السلام، لا سيما في ضوء الحالة المالية الصعبة التي يواجهها الكثير من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان. وبالمثل، أظهرت التجربة أن وجود موارد زائدة عن الحاجة لا تدار بشكل سليم لن يؤدي إلى فعالية العمليات أو إلى استدامة المنظمة في الأجل الطويل. وينبغي أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن مستويات الميزانية على ألا تتجاوز احتياجات كل بعثة أو تقل عنها، وذلك من خلال دراسة مستويات الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية، ونجاح الإجراءات المتخذة لتعزيز الكفاءة.

٢٣ - وأعرب عن الأسف من أن الصورة العامة لميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لن تتضح إلا بانعقاد الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، نظرا لأن سلطة الالتزام المطلوبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان صالحة لمدة ستة أشهر فقط، وأن المبالغ المطلوبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لم تدرج في التوقعات. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج الاستقصاء المتعلق بمعدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات لم تقدم بعدُ باعتبارها طلباً من طلبات الميزانية. والزيادة المحتملة في تكاليف سداد القوات، إلى جانب الطلبات الأخرى، يمكن أن تؤدي بإجمالي ميزانية عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أن يتجاوز كثيراً مبلغ ٨ بلايين دولار. ولذلك رأى أنه يجب على اللجنة إقامة توازن دقيق بين السداد العادل لتكاليف القوات المنتشرة في بعثات حفظ السلام والاستدامة المالية لجميع عمليات حفظ السلام وينبغي للدول الأعضاء أن تقيِّم بعناية احتياجات عمليات حفظ السلام الحالية، ولا سيما التي تمر منها بمرحلتي التخفيض التدريجي أو الإنهاء، بطريقة معقولة وعملية.

٢٤ - السيد ليبرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن زيادة الطلب على حفظ السلام في السنة السابقة أدى إلى إنشاء بعثات جديدة أو تمديد القائم منها. وتكاليف هذه

الطلبات، إلى جانب التغييرات المحتملة في معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات، من شأنه أن ينطوي على آثار مالية كبيرة في وقت لا يزال فيه التقشف مستمرا. وأشار إلى أن الأمين العام لاحظ تحقيق بعض الوفورات، وأن قرارات مجلس الأمن بشأن تقليص حجم بعض البعثات أدت إلى خفض التكاليف الأخرى، فقال إن كل هذه الوفورات قابلتها زيادة في الاحتياجات في مالي والصومال. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتياجات الكبيرة المرتبطة بالحالة في جنوب السودان والبعثة الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لم تدرج في طلب الميزانية للأمين العام، وهذا ما يعني أن الاحتياجات الفعلية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ سوف تتجاوز مبلغ ٨ بلايين دولار. ولذلك، ينبغي للجنة أن تدقق في طلبات الأمين العام عن كثب للتأكد من أن الميزانيات تعكس الاحتياجات الفعلية، وتقوم على افتراضات تخطيط واقعية، وتضم مبادرات حصيفة للتخطيط، وتؤكد بالفعل قلة الموارد.

٢٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يتفهم الشواغل التي أعرب عنها الكثير من البلدان المساهمة بقوات، لذا ينبغي لجميع الوفود أن تفهم الحقائق المالية التي يواجهها الكثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلده. وينبغي أيضا الاستمرار في تحسين فعالية عمليات حفظ السلام، بسبل منها تنفيذ إصلاحات من قبيل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وتنفيذ توصيات فريق كبار الاستشاريين، والحفاظ على أعلى معايير الأداء. وأشار إلى الأداء باعتباره أمراً فائق الأهمية في الحفاظ على الدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومصداقيته، وفي طمأنة الجمهور العام بأن مصالحهم الفضلى وحمايتهم في غاية الأهمية. وفي سياق آخر، قال إن وفد بلده لا يزال يؤيد اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وسوف يمارس الضغط من أجل مزيد من المساءلة بشأن هذه المسائل. وإنه يدعم أيضا تعزيز الرقابة لمنع ممارسة الفساد والغش والإساءة والكشف عنها إن وجدت.

٢٦ - وأخيرا، أعرب عن شواغله إزاء التأخر في إصدار الوثائق، ولا سيما تقارير اللجنة الاستشارية. وشدد على أهمية الوقت باعتباره عاملا جوهريا نظرا لعبء العمل المعروض على اللجنة. ولذا، أعرب عن أمله في أن يتحسن توفير الوثائق حتى يمكن للجنة تخصيص الوقت الكافي للنظر في جميع التقارير المدرجة على برنامج العمل.

٢٧ - السيد وارايش (باكستان): أعرب عن تقديره لتفاني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وشجاعتهم، وأشاد بذكرى من فقد حياته خدمة للبشرية، فقال إن بلده، باعتباره من المشاركين الملتزمين ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لديه مصلحة حيوية في كفالة فعالية ونجاح مداولات اللجنة بشأن القضايا الهامة جدا المعروضة عليها. وقال إن إسهام بلده في السلام والأمن الدوليين هو نتاج ٥٠ عاما من الخبرة والدراية الفنية في عمليات حفظ السلام في الميدان، ومشاركته المستمرة في اتخاذ القرارات السياساتية في المقر.

٢٨ - وتابع قائلا إن اللجنة تقع على عاتقها مسؤولية تضامنية للقيام بعملها بطريقة شفافة وشاملة؛ إذ إن عدم الصراحة في المفاوضات يولد عدم الثقة، ويؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات، ويترك أثرا سلبيا على أعمال اللجنة. ولذلك فإن وفد بلده سيعمل لكفالة أن تكون عملية صنع القرارات منفتحة وشفافة وشاملة ومن شأنها أن تتيح للجنة معالجة المسألة القائمة منذ فترة طويلة والمتمثلة في معدلات السداد الموحدة للبلدان المساهمة بقوات وتزويد بعثات حفظ السلام بالموارد التي تتناسب مع ولاياتها.

٢٩ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): أشاد بذكرى المدنيين والجنود، رجالا ونساء، الذين فقدوا حياتهم

خدمة للبشرية في بعثات حفظ السلام. ثم قال إن وفد بلده سيركز على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام والمسائل الأخرى ذات الصلة ببعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسوف يتابع أيضا المناقشات المتعلقة بمسائل الرقابة التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، والمقترحات المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق اللجنة، حث الدول الأعضاء على المشاركة في مناقشة بناءة وشاملة وشفافة لهذه المسائل في حدود الزمن المخصص.

٣٠ - وفي ختام حديثه وجه الشكر لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وإلى المكاتب الميدانية ذات الصلة، لتيسيرها الرحلة الميدانية التي قامت بها اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٤، وقال إن اللجنة سوف تسترشد بهذه التجربة في عمليات صنع القرار.

٣١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يقوم المكتب بتعديله حسب الاقتضاء أثناء سير الدورة.

٣٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع) (A/68/102/Add.2)

٣٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام (A/68/102/Add.2) التي يبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة السيد سون زودونغ (الصين) والسيد توماس ديفيد سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) من لجنة الاشتراكات، ويطلب إلى الجمعية العامة أن تعين شخصين لملء الشاغرين للمدة المتبقية من مدة العضوية، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٤ - وقال إن حكومة الصين رشحت السيد فو داوبينغ، الذي حظي ترشيحه بتأييد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لملء الشاغر الناجم عن استقالة السيد سون زودونغ. ورشحت حكومة المملكة المتحدة السيد كونال خاتري، الذي حظي بتأييد مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لملء الشاغر الناجم عن استقالة السيد سميث. وقال الرئيس إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في التوصية بتعيين هذين المرشحين بالتزكية.

٣٥ - وتمت التوصية بأن يعين السيد داوبينغ (الصين) والسيد خاتري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، بالتزكية لعضوية لجنة الاشتراكات لمدة تبدأ من تاريخ تعيينهما من قبل الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/68/607 و A/68/782/Add.2)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (A/68/597 و A/68/597/Corr.1 و A/68/782/Add.1)

٣٦ - السيدة كاسار (المراقبة المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/607)، فقالت إن الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل هذه البعثة ترد في الفقرة ٦٩.

٣٧ - وعرضت تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/597 و A/68/597/Corr.1)، فقالت إن الإجراءات التي

ستتخذها الجمعية تتمثل في تخصيص وتقييم مبلغ قدره ٦ ٥٣٠ ١٠٠ دولار الذي سبق وأن أذنت به اللجنة الاستشارية للبعثة لتلك الفترة.

٣٨ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/782/Add.2)، فقال إن اللجنة أُبلغت، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام (A/68/607)، بأن تم خلال عملية تصفية البعثة، التصرف بمعظم أصولها عن طريق تحويلها إلى سائر مكاتب الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتقديمها كهبات، وبيعها. وإن بعضها الآخر قد أُتلف. وحرصا على شفافية الميزانية ودقتها، وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تُدرَج في تقارير أداء ميزانيات بعثات حفظ السلام معلومات أكثر تفصيلا عن نقل الأصول غير المستهلكة إلى سائر مكاتب الأمم المتحدة أو بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو إلى احتياطي الأمم المتحدة.

٣٩ - ولاحظ باسم اللجنة الاستشارية أن صافي النقص في الأرصدة النقدية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ يبلغ ٧٠٠ ٤١٧ ١ مليون دولار، الأمر الذي يعني عدم إمكانية إتاحة الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء، التي تبلغ ٩٠٠ ٩٨١ ١١ مليون دولار. وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بإرجاء النظر في المبالغ المستحقة للدول الأعضاء لحين النظر في تقرير الأداء النهائي للبعثة.

٤٠ - وانتقل للحديث عن تقرير اللجنة الاستشارية بشأن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/782/Add.1)، فقال إن أصول البعثة تم التصرف بها خلال فترة التصفية على غرار ما حصل مع أصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ولذا فإن اللجنة الاستشارية تؤكد مجددا التوصية ذاتها بإدراج معلومات أكثر تفصيلا في تقارير الأداء. وقال إن اللجنة الاستشارية أشارت أيضا إلى مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار اقترضته البعثة من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام وأوصت بالتقيد الصارم بقرار الجمعية العامة ٤٧/٢١٧ بشأن هذا الموضوع. وأوصت أيضا بأن تقبل الجمعية المقترحات الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام (A/68/597).

٤١ - وأخيرا، وردا على التعليقات التي أبداها الكثير من الوفود أثناء مناقشة تنظيم الأعمال، قال إنه وأمانة اللجنة الاستشارية يرحبان بعقد اجتماع مع أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة لمعالجة مسألة التأخر في إصدار الوثائق.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

بعثات حفظ السلام المنتهية (A/68/666 و A/68/837)

٤٢ - السيدة كاسار (المراقبة المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن الوضع المالي المستكمل لبعثات حفظ السلام المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/666)، فقالت إن الأمين العام قدم، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٩٣، مقترحات في تقاريره عن الوضع المالي المستكمل لبعثات حفظ السلام المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/665) وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/739) لمعالجة مسألة المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء الناجمة عن بعثات حفظ السلام المنتهية. وبالإضافة إلى ذلك، يضع الأمين العام اللمسات الأخيرة على سيناريو، نظرت فيه اللجنة في الدورة السابعة والستين، يتمثل في استخدام مجموع النقدية المتاحة

البالغ ٨٨,٤ مليون دولار لسداد ٥٥ في المائة لكل دولة من الدول الأعضاء من المبلغ المستحق لها.

٤٣ - وقالت إن الأمين العام يدرك أن السيولة في عمليات حفظ السلام العاملة غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بمسألة الفوائض النقدية في البعثات المنتهية. ولكن اقتُرِحَ بأن تأذن الجمعية بالاقتراض مؤقتا فيما بين بعثات حفظ السلام العاملة، وهذا غير مسموح في الوقت الراهن، في حدود قرض إجمالي تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل ١,٣ في المائة من مجموع الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام، مع مراعاة القيود المفروضة على النحو المأذون به. وكبديل لذلك، اقتُرِحَ إنشاء صندوق لرأس المال المتداول لتلبية الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة، التي ستستلزم إدخال تعديل على النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة سيقدَّم إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.

٤٤ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/68/837)، فقال إن الجمعية العامة قررت في مناسبتين إرجاء النظر في تقارير الأمين العام بشأن الوضع المالي لبعثات حفظ السلام المنتهية وفي التقارير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية، ولذا فإن اللجنة الاستشارية تؤكد مجددا جميع ملاحظاتها وتوصياتها بشأن المقترحات الواردة في تقريري الأمين العام السابقين (A/66/665 و A/67/739) لكي تتاح للجمعية فرصة النظر فيها بالاقتران مع الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الحالي للّجنة الاستشارية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بمقترح الأمين العام بالاستفادة من الأرصدة النقدية المتاحة، التي تبلغ ٨٨,٤ مليون دولار، لكي تسدَّد بها جزئيا المبالغ المستحقة للدول الأعضاء. ولكن اللجنة الاستشارية رأت أن مقترح الأمين العام قد يساعد على التخفيف من حدة المشكلة المطروحة منذ فترة طويلة والمتمثلة في المطالبات غير المسددة للبلدان المساهمة بقوات، ولكن سيظل يترتب عليه استخدام الفوائض التي ينبغي، من حيث المبدأ، أن تعاد إلى الدول الأعضاء بالكامل.

٤٦ - وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام بالإذن بالاقتراض فيما بين البعثات العاملة، أعرب عن اعتقاد اللجنة الاستشارية بأن هذا يمكن أن يبعث على التأخر في تسديد الأنصبة المقررة. وعلاوة على ذلك، لا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن المقترح لم يتناول بعدُ تحفظاتها المتعلقة باستخدام الموارد المستحقة للدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل لتغطي الالتزامات المالية للدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها المقررة في الوقت المناسب.

٤٧ - وأخيرا، قال إن اللجنة الاستشارية شددت على أن التوصيات التي قدمتها و لم تحظ بتأييد الجمعية العامة ينبغي ألا يستشهد به كمبرر لمقترحات الأمين العام.

٤٨ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة لا تزال تشعر بالقلق من حالة العجز النقدي في العديد من بعثات حفظ السلام المنتهية بسبب عدم تسديد المتأخرات من جانب بعض الدول الأعضاء، وهذا ما أدى بدوره إلى تراكم مستحقات كبيرة منذ وقت طويل على الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات التي أوفت بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

٤٩ - ورأت أن تقوم جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط، مع ضرورة التوصل إلى حل عملي لمسألة المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن بعثات حفظ السلام المنتهية، بغض النظر عن مشاكل العجز النقدي لتلك البعثات.

٥٠ - وأشارت إلى القرار ٢٩٣/٦٥، فقالت إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها مقترحات وبدائل عملية لمعالجة مسألة المبالغ المستحقة للدول الأعضاء من بعثات حفظ السلام المنتهية التي تعاني من عجز في صافي النقد للنظر فيها والموافقة عليها. وأعربت باسم المجموعة عن ترحيبها باقتراح الأمين العام، ولكنها رأت أن أي شيء بخلاف دفع كامل هذه المبالغ للبلدان المساهمة بقوات ليس بالأمر المجدي، نظرا لاستحقاقها منذ فترة طويلة. وأشارت، في ختام حديثها، إلى عدم اتفاق المجموعة مع الأمين العام بشأن أهمية تناول الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام، الأمر الذي ينبغي مراعاته لدى النظر في التوصل إلى حل دائم لمسألة المدفوعات المستحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.